عمل حروف المعاني عند ابن قيم الجوزية في كتابه بدائع الفوائد

The work of the letters of meanings according to Ibn Qayyim Al-Jawziyyah in his book Bada'i' al-Fawa'id

الطالب: مختار بن وزغار[1]*

المشرف: أ.د. عبد الحليم بن عيسى2

جامعة أحمد بن بلة- وهران1 Email : mokhtar.benouzghar@univ-relizane.dz

مختبر اللسانيات وتحليل الخطاب

تاريخ الاستلام: 2024-03-16 تاريخ القبول: 2024-03-31 تاريخ النشر:2024-06-01

ملخص:

لقد تعرض ابن قيم الجوزية في كتابه: بدائع الفوائد لأهم باب من أبواب علم النحو العربي، وهو نظرية العامل، التي بنى عليها النحاة قاطبة صرح النحو العربي أصولا وفروعا، حيث تطرق إلى قسم منها وهو عمل حروف المعاني، وبين لنا مفهوم العمل، ومفهوم حروف المعاني، و عملها، والحروف العاملة و الحروف التي سلب منها العمل، وأسباب العمل وشروطه، ومنها: الاقتضاء والتعلق، والوقف عليها و عدم الانقطاع والأثر النحوي الظاهر في التركيب. كل هذه المسائل ذكرها بأسلوب علمي أصولي نحوي، يتميز بالدقة في اختيار المصطلح، والاختصار في كثير من المسائل، مع الاستشهاد والتمثيل، وعدم التعرض للاختلاف والتفصيل فيه في كثير من قضاياه إلا من مسألة أو مسألتين، في باب (ما) الحجازية، و (لا) النافية، وباب النداء والاستثناء، فقد ذكر عبارة اختلفوا، ولم يذكر هذا الاختلاف ولم يفصل فيه. هذا أهم المسائل التي بسطها ابن قيم الجوزية في هذا الباب.

الكلمات المفتاحية: العمل، حروف المعاني، الاقتضاء، التشبث، الوقوف، الانقطاع.

Abstract:

Ibn Qayyim al-Jawziyya, in his book: Bada'i al-Fawaid, discussed one of the most important elements of Arabic grammar, which is the theory of factors, on which grammarians have built the edifice of Arabic grammar. He touched on one part of it, which is the work of the letters of meaning, and explained to us the concept of function and

* المؤلف المرسل: الطالب: مختار بن وزغار

the concept of letters. The meanings, their function, the letters that have a function and the letters that do not, the reasons for functioning and its conditions, including: necessity and attachment, cessation and non-interruption and the apparent grammatical effect in composition. All these issues have been mentioned in a scientific, fundamental and grammatical style, characterised by accuracy in the choice of term, brevity in many topics, with quotation and representation, and by not disagreeing and detailing it in many points, with the exception of one or two issues, in the chapter on (ma) Hijazia, and (la) of negation, as well as the chapter on appeal and exception. He mentioned the expression "they disagreed", but he did not mention this disagreement and did not elaborate on this point. These are the most important issues explained by Ibn Qayyim al-Jawziyya in this chapter.

Keywords: letters of meaning, necessity, hooking, stopping, interruption.A

1- مقدمة:

يعد العامل من أهم المواضيع الأساسية والجوهرية في الفكر النحوي العربي بل عموده الفقري وقانونه العام، ودستوره الشامل، ذلك أن أكثر علل النحاة وقواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل، فجل القواعد في الرفع والنصب والخفض جاءت وفق تلك الفكرة، فالفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، واسم المجرور مجرور. لذلك ربط النحاة نظرية العامل بظاهرة الإعراب ربطاً مباشراً، وأقاموا الفكر النحوي في درس العربية على وجود الحركة الإعرابية،[1] "فهي في نظرهم لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينتج عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة."[2]

2- مفهوم العمل في علم النحو:

2-1- في اللغة:

ذكر ابن فارس أن العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يفعل، قال الخليل: عمل يعمل عملا فهو عامل، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه[3]، أي: أن العامل اسم فاعل من عمل يعمل، فهو يُطلَق على كل فعل يُفْعَلُ.

وفي اللسان ما يفيد أن اختيار النحويين اللفظية العامل تدل على ذكاء متميز، فمن معاني العامل أنه هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل الذي يستخرج الزكاة عامل، والعمل المهنة والفعل.[4] قال الأزهري: عوامل الدابة قوائمها، واحدتها عاملة.

ومِن جانب آخر، نجد ثلة من علمائنا، على رأسهم العلَّامة" الراغب الأصفهاني"، يميزون بين مادتي عمل وفعل؛ فيرى أن العملَ يكون عن وعيٍ وقصد، ويُنسَب إلى الإنسان؛ لكونه ذاتًا عاقلة، في حين أن الفعلَ يُرَدُّ إلى الجمادات والحيوانات؛ لأنه يكون بدون قصد، ولا تعقُّل.

يمكننا أخيرًا أن نجمَع التعاريف اللغوية لمادة عمل بقولنا: إن العاملَ، ومنه العمل والتعمُّل، يراد به إحداثُ الفعل وإصداره، ويحمِل بين ثناياه الإتقان والإجادة والإصلاح، والعمل هو الأداء بتعقُّل ووعيٍ وإجادة.

2-2- في الاصطلاح:

قال الجرجاني: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[5]. والعامل: "ما أثَّر في آخر الكلمة أثرا له تعليق بالمعنى التركيبي"[6].

ويعرفه عبد القاهر الجرجاني: "العامل: من يعمل على الدوام وإن قلَّ"[7]

ويعرفه الرضى: "العامل: ما به يتقوَّم المعنى المقتضي"[8]

العامل هو: "العامل في العربية ما عمل عملا ما فرفع أو نصب أو جرَّ، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء، أي: أحدث فيه نوعا من الإعراب "[9]

وكذلك العامل: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو: جاء زيد، رأيت زيدا، مررت بزيد"[10]

فالكلمة التي تؤثر في حركة الإعراب يطلق عليها مصطلح (عامل)، والكلمة التي تأثر حال آخرها يطلق عليها مصطلح (المعمول)، وحركة الإعراب يقال لها العمل.

"والعامل هو المؤثر في المعمول وأثره تلك الحركة الإعرابية التي تظهر في آخر المعمول. والمعمول هو الذي تتغير حركة آخره تبعا لنوع العامل أو المؤثِّر الداخل عليه"[11]

تبين لنا من خلال عرض هذه التعريفات الاصطلاحية للعامل أنه هو الذي يتقوَّم به المعنى المقتضي للإعراب، وذلك بسبب وجود علاقات بين الكلمات في التراكيب وما نتج عن تلك العلاقات من أثر إعرابي يختلف باختلاف المعنى النحوي، فالعامل يُفَسِّر الظاهرة النحوية، ويربط بين العلامات الإعرابية (الفتحة والضمة، الكسرة، السكون) والأثر المسبب لها، مما يجعل لكل علامة علة وإن لم يجدوا أوَّلوا (أي: النحاة)، إذ لابد من أن يكون للأثر مؤثر «فالمؤثر هو العامل والأثر الحاصل هو المعمول»، وانتهوا إلى أن لا حركة إعرابية بدون عامل ولا عامل دون معمول له.

3- حروف المعاني عند ابن القيم:

أورد ابن القيم في كتابه البدائع حروف المعاني، في فصل متصل تارة، وفي فصول مفرقة تارة أخرى، فقام بدراستها وبيان دلالتها والأحكام المتعلقة بها، وكان مما ابتدأ به دراسة حروف المعاني هو بيان أصليتها و وبيان عملها في الكلام العربي، وفرع في ذلك تفريعا يخص عدة مسائل تتعلق بحروف المعاني، مجملا القول فيها مرة ومفصلا مرة أخرى.

فكان لزاما علينا بيان منهج ابن القيم في دراسته لحروف المعاني قبل التطرق لدراسة عملها وفق العناصر التي سلط عليها ابن القيم ضوء مصباحه النير.

4- منهج ابن القيم في دراسته لنظرية العمل في حروف المعاني:

اعتمد ابن القيم الجوزية منهجا فريدا وخاصا في دراسته لحروف المعاني، مما يجعلنا نستنتج أنه يسير على طريقة الأصوليين في بيان المسائل اللغوية والنحوية والفقهية، بحيث ينطلق من أصل المسألة ثم ينحدر إلى فروعها واختلاف أهل الفن في ذلك مع بيان الفروق بينها والترجيح بين المسائل مع الدليل والاستشهاد لذلك من شواهد متعددة سواء من الكتاب أو السنة أو أقوال أئمة

الفن والاحتجاج لها وقوة الإقناع في الاحتجاج لرأيه. هذا ما لمسناه في عموم كتابه مجملا وهي خطوط عريضة، وسنورد ذلك مفصلا في خطواته مع دراسته لحروف المعاني.

4-1 تأصيل المسائل: وجدنا ابن القيم قد أصل لحروف المعاني بذكر مصطلح علمي أصولي وهو "أصل" لبيان أن لكل مسألة لغوية أو نحوية أصل ترتكز عليه وتنطلق منه، حيث ذكر أن أصل حروف المعاني هو العمل.

4-2 الشرح و البيان والتفصيل: بعدما يذكر الأصل كي ينطلق منه، يشرح ذلك ويبينه بشيء من البيان المقتضب، ونجد ذلك في قوله: "لأنه ليس لها معان في أنفسها وإنما معانيها في غيرها"[12]، كما نجده يفصل القول بزيادة توضيح وبيان، فيذكر عدة تفريعات لمسألة واحدة، من ذلك تفصيله في قضية مفهوم العمل، حيث ذكر مسألة الاقتضاء ومسألة التشبث[13]، كما تطرق إلى أقسام حروف المعاني وفرعها إلى قسمين: عاملة وغير عاملة.
وكذلك: إعمال (ما) النافية: فقد شرح لنا ابن القيم سبب عملها وذلك لشبهها بـ (ليس) وذكر الفرق بينها وبين (هل) الاستفهامية.

4-3 التمثيل والاستشهاد للقضايا المطروحة: التمثيل للحروف غير العاملة، مثل أدوات الاستفهام: (هل) و (الهمزة).

4-4 التعليل والبحث عن السبب: نجد هذا كثيرا في القضايا التي درسها ابن القيم، بحيث يبحث عن السبب والعلة في عمل حروف المعاني مثل: عمل (إن) وأخواتها، فقد بين أنها عملت في جملة، وهذا الأمر قد استشكل على بعض النحاة في أن حروف المعاني تدخل على المفردات وليس على الجمل، فرد ابن القيم أنها وإن تبين ظاهرها أنها قد دخلت على جملة إلا أنها ليس كذلك، فأوضح أنها دخلت على معنى في المبتدأ، وأنها من الحروف التي يوقف عليها ويتوهم انقطاع المعنى عنها، فاقتضى ذلك وصلها وإعمالها في الجملة الاسمية.
وكذلك الأمر في نواصب الفعل المضارع وجوازمه، فإنه وضح علة عملها، فهي كذلك تدخل على معنى في الفعل وليس على معنى في جملة قد عمل بعضها في بعض.

4-5 الترجيح: هو نتاج البحث والتنقيب والشرح والبيان والتعليل للمسائل المختلف فيها، حيث نجد ابن القيم يرجح مسائل كثيرة اختلف فيها، وذلك بذكر الاختلاف، ثم يرجح ما قوي

من الأوجه الظاهرة في المسألة المختلف فيها، من ذلك قوله في الاستثناء: "وأما (إلا) في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة ونقض ذلك بقولهم: ما قام أحد إلا زيد وما جاءني إلا عمرو. والصحيح أنها موصلة الفعل في الاسم بعدها كتوصيل (واو) المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها، وليس هذا بكسر الأصل الذي قدمناه"[14]

6-4 مراعاة السياق: لقد راعى ابن القيم السياق سواء اللغوي أم الحالي في كل مسائل حروف المعاني التي قام بدراستها، من أجل بيان معانيها أو استخراج دلالتها، منها على سبيل المثال لا الحصر:

-

5- مفهوم العمل عند ابن القيم:

وشرحه أيضا ابن إياز بقوله: معناه أن المقتضى له الفاعلية والمفعولية والإضافة، لئلا تلتبس ولا يتقوّم كل واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملا، ألا ترى أن المقتضي للرفع الفاعلية ولا يقوّم إلا بفعل أو شبهه نحو: جاء عمرو، وزيد قائم غلامه، ولو قطعت النظر عن ذلك لم تُتَصور الفاعلية، فهو إذن الرافع.
ومراده من الوجه المخصوص هو الإعراب المتغير بتغير العوامل، وبيّن ابن الحاجب في الكافية معنى العامل وأثره فقال: العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب، وشرحه قائلا: "المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة.... ومثاله أنك إذا قلت: قام زيد فالمقتضي للرفع الفاعلية، ولم تتقوّم الفاعلية في زيد إلا بـ (قام) المسند إليه، لأنك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية فقام هو العامل "

ووضح رضي الدين الأستراباذي حد ابن الحاجب هذا، فبيّن العلاقة بين هذه المعاني ومراد المتكلم فقال: "ونعني بالتقوّم نحوا من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، كون الكلمة عمدة أو فضلة، أو مضافا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة، والمضاف إليه سبب توسط العامل، فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه. "[15]

وأكد على ذلك في موضع آخر فقال: "اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزأي الكلام" [16]

6- مفهوم حروف المعاني:

تعرض ابن القيم في بداية دراسته لدلالات حروف المعاني إلى مفهومها وبيان حدها ، بأنها كلمات ليس لها معاني في أنفسها وإنما معانيها في غيرها، وهو ما حده الآمدي[17] واستحسنه المرادي[18]، و العلوي من البلاغيين، وقال السيرافي تعريفا قريبا منه، حيث قال: "وقولنا: في الحرف يدل على معنى في غيره، نعني به أن تصور معناه متوقف على خارج عنه...." وقد بين معنى الحد للحرف بقوله: "وإن سأل سائل فقال لم قال: وحرف جاء لمعنى، وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له إنما أراد: وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل""[19]

7- مفهوم عمل حروف المعاني عند ابن القيم:

ابتدأ ابن القيم دراسته لحروف المعاني بظاهرة العامل، واقتصر فيها على عمل حروف المعاني، و أسس لها أن الأصل فيها هو العمل.

وقد بين ابن القيم مفهوم العمل وهو ارتباط الحرف والتصاقه عما دخل عليه من الأسماء أو الأفعال متشبثا به لا ينفك عنه معنى، موجبا ارتباطه به لفظا، ثم يزيد مسألة العمل بيانا وتفسيرا بأن الحرف وجب عليه أن يعمل في كل ما دل على معنى فيه، لأن اقتضاءه معنى، فيقتضيه عملا، فربط بين العمل والمعنى، فالحرف عندما لم يستقل بمعناه في نفسه، واحتاج إلى غيره في دلالته على معناه، وجب عليه أن يعمل في غيره ويحدث فيه أثرا حتى يظهر معناه.[20] وعلى هذا النحو عرف أبو القاسم السهيلي العمل، بقوله: "و وجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دل على معنى فيه، لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظا، و ذلك هو العمل، فأصل كل حرف أن يكون عاملا[21]"

بعدما قام ابن القيم بتعريف حروف المعاني، وبيان مفهوم العمل، بدلالة التشبث والاقتضاء، تطرق ابن القيم إلى دراسة حروف المعاني غير العاملة وسبب سلبها العمل، وبين ثنايا هذه الدراسة تعرض إلى الحروف العاملة، والحروف التي اختلف في إعمالها. وفي خلال هذه الدراسة المتصلة الأجزاء بين لنا القيم أحكاما أخرى تتصل بنظرية العامل سنذكرها في حينها بحول الله وقوته.

وبالتالي يمكننا تقسيم حروف المعاني من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام، فقسم تطرق فيه إلى الحروف غير العاملة، وقسم تعرض فيه إلى حروف المعاني العاملة، وبينهما قسم ثالث تعرض فيه إلى حروف المعاني المختلف في إعمالها بشيء من الاقتضاب.

8- الحروف العاملة:

من الحروف العاملة التي درسها ابن القيم ومثل بها على سبيل مفهوم المخالفة حين درس الحروف غير العالمة وأسباب منعها من العمل وسلبها إياه، وهي كما يلي:

8-1 **(إن) وأخواتها**: ذكر ابن القيم أن سبب إعمالها هو: تركيبها من ثلاثة أحرف فصاعدا مثل: (أنَّ، ليت، لعل)، ويجوز الوقوف عليها، حيث دخلت على جملة فارتبطت بالحدث الواقع بعدها ارتباطا شديدا، وكذلك توهم انقطاع الجملة عنه، وتعلقها بها ودخولها عليها واقتضاؤه لها، ويمكن الوقوف عليها، فهذا ما ذكره ابن القيم في سبب إعمال (إن) وأخواتها.

8-2 **(ما) النافية: أي: (ما) الحجازية**، وهي التي أعملها أهل الحجاز، ويقابلها (ما) التميمية، وهي التي لم يعملها التميميون. ف (ما) الحجازية تشبه في عملها عمل (ليس)، فقد بيّن ابن القيم سبب إعمالها وهو تشبثها بالجملة، وهي تحدث تأثيرا في الجملة الداخلة عليها، وهو النصب، أي: نصب الاسم الثاني، ويسمى خبرها.

8-3 **الفعل الجامد (ليس)**: يظهر ابن القيم سبب إعمالها حين حديثه عن (ما) النافية ومقارنتها بها، حيث يبين أن (ليس) أقوى في العمل من (ما) النافية، وذلك لأنها أشد تشبثا بالجملة الداخلة عليها، وأثرها في الجملة واضح وهو النصب، إضافة إلى أنها تتركب

من ثلاثة أحرف فأكثر، مثل: ليت، لعل وكأنّ، كما أن توهم انفصال الجملة عنها أسرع من توهم انفصال الجملة عن (ما) الحجازية.

4-8 **(لا) التي تعمل عمل (ليس)**: تطرق لها ابن القيم وذلك حينما ذكر الفرق بينها وبين (ما) النافية، فهي كذلك أفادت النفي، لكنها دخلت على جملة مبدوءة بنكرة، فعملت فيها عمل (ليس)، بحيث رفعت الاسم الأول النكرة، في مثل قوله تعالى: ﴿ ◆• ✍✝☜▫☎☒📠 ✍◻🙵❸🙶▫ ♦🙶❑⇖⇖♦❽🕓◻✡◻😑♦③﴾ ✍◻🙵❸🙶▫ ❐ ••◆❑ ✍◻🙵❸🙶▫ ➢❑⇘⇔♦❧ ▫🚹♦✍ •••◆❐ ✍◻🙵❸🙶▫ ➢❑⇘⇔♦❧ ﴿🙷🏳⑩🙶🏳▫🚹♦✍ (الطور:23)، وقد فصل العلماء في شروط عملها عمل ليس، وهي:

5-8 **(لا) التي للتنزيه**: اختار ابن القيم هذا المصطلح، وهو مصطلح بصري وهي (لا) التي للتبرئة كما سماها السهيلي في كتابه: نتائج الفكر، حيث يقول: "وأما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف..."[22] وذلك في معرض حديثه عن (لا) وحالات عملها، كما اصطلح عليها النحاة بـ: (لا) النافية للجنس، وقد عملت عمل (إنّ) كما ذكر ذلك ابن القيم في قوله: "فإن كانت عاملة فكما أعملوا (إنّ) حرصا على تشبثها بالحديث"[23]

فحرف التنزيه (لا) قد عمِل عمَل (إنّ وأخواتها)، بحيث دخلت على جملة مبدوءة بنكرة، وقد بين العلماء شروط عملها

إذن لدينا مصطلحان للحرف (لا) واحد وهما: التنزيه والتبرئة، فما مفهوم كل منهما؟

فالتنزيه هو

6-8 **نواصب وجوازم الفعل المضارع**: كذلك من الحروف التي تعرض لها ابن القيم ببيان سبب عملها نواصب الفعل المضارع وجوازمه، حيث ذكر أنها دخلت على جملة قد عمل بعضها في بعض، أي: سبق إلى عمل النواصب والجوازم عامل آخر وهو عامل الابتداء، لأن الفعل المضارع وقع موقع الاسم في الجملة الاسمية، ثم بين بعد ذلك أن هذه الحروف النواصب والجوازم إنما دخلت على معنى في الفعل المضارع الذي تضمن الحدث، سواء كان نفيا أو إنكارا أو نهيا أو جزاء، ولم تدخل على معنى في الجملة.[24]

9- الحروف غير العاملة:

9-1 **(هل) الاستفهامية:** ابتدأ بها ابن القيم بحثه عن سبب سلب بعض حروف المعاني العمل، وذكر أنها إنما سلب منها العمل بسبب دخولها على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء، و هذه الجملة إنما دخلت على على معنى فيها، وليس على معنى في مفرد كما حدث مع النواصب والجوازم التي دخلت على معنى في الفعل وليس في الجملة، و هذا السبب من أبرز الأسباب وأولها ذكرا لابن القيم، فإنه ينظر إلى حروف المعاني إذا دخلت على معنى في الجملة أم معنى في المفرد، فإن حروف المعاني لا يمكنها العمل في جملة قد سبق إليها العمل إما بالابتداء أو الفاعلية.

9-2 **همزة الاستفهام:** كذلك جعلها ابن القيم مثل (هل) الاستفهامية، وذكر أنها قد دخلت على جملة أسند بعضها إلى بعض، وقد دخلت على معنى مركب في جملة، وكذلك ذكر أسبابا أخرى وهي: لا يمكن الوقوف عليها، فلو وقفنا عليها لكان إعمالها في الجملة حتى لا يتصور أنها حرف مبنى وليس حرف معنى، و كذلك: لا يتوهم انقطاع الجملة عنها، فلو انقطعت الجملة عنها لكان وصلها واجب حتى تظهر دلالتها ويتبين معناها، ولو توهموا ذلك فيها لعمل في الجملة حتى يظهر أثرها في الجملة[25]

10- الحروف التي اختلف في العمل فيها:

كما ذكرنا سابقا في مستهل حديثنا عن الحروف العاملة، أن ابن القيم ذكر حروفا اختلف في عملها وهي:

10-1 (لا) التي للتنزيه: سماها ابن القيم بهذا الاسم خلافا لجمهور النحاة، حيث قال: "وأما التي للتنزيه فللنحويين فيها اختلاف: أهي عاملة أم لا؟"[26] و قد سماها أبو القاسم السهيلي (لا) التي للتبرئة، فقال: "وأما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف، أ هي عاملة أم لا؟"[27]. فبعد سرد كلام كل من ابن القيم والسهيلي في (لا) النافية للجنس، نلاحظ التطابق التام بين العبارتين، مما يدفعنا إلى القول بأن ابن القيم قد أخذ عن السهيلي، وكذلك: أن مصطلح (التنزيه) يقصد به (التبرئة) عند ابن القيم. لقد ابن القيم اختلاف النحاة في عمل (لا) التنزيه أو (لا) النافية للجنس عند جمهور النحاة، فمن أعملها شبهها بـ (إن) وأخواتها التي تعلقت بالحديث، ومن لم يعملها

جعلها مركبة مع الاسم الذي بعدها، والاسم الذي بعدها مبني على الفتح، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، فقال: "فإن كانت عاملة فكما أعملوا (إنّ) حرصا على إظهار تشبثها بالحديث، وإن كانت غير عاملة كما ذهب إليه سيبويه والاسم بعدها مركب معها مبني على الفتح"[28]، وهي العبارة نفسها التي أوردها السهيلي في كتابه نتائج الفكر.[29]

10-2 حرف النداء: فقد ذكر أنه عامل عند بعضهم، لكنّ ابن القيم كان له رأي آخر وهو: أن النداء تصويت بالمنادى مثل: (ها) أن المنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، وقد قرر قاعدة في المقصودات من أن كل مقصود إلى ذكره مجردا عن الإخبار عنه يكون منصوبا، فالنصب الموجود في المنادى ليس من أثر أداة النداء (يا) أو (ها) وإنما من قصدية المتكلم إليه، وهذه القاعدة التي ذكرها ابن القيم ليست من صناعة النحويين وإنما هي من صناعة الأصوليين. وكذلك ذكر سببا آخر في عدم إعمال حرف النداء وهو: علة حذفه، فإن حروف المعاني العاملة لا يمكن حذفها وإبقاء عملها كما قرر ذلك ابن القيم.

لقد وافق ابن القيم الجوزية أبا القاسم السهيلي في سبب نصب المنادى[30]، وكان كلامه مطابقا لكلامه، وخالف بذلك جميع النحاة. فقد ذهب جمهور النحاة وهم: سيبويه الذي أورد في كتابه أنهم حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل.[31] كذلك والمبرد الذي ذهب مذهب سيبويه حين تعرض لسبب انتصاب المنادى بترك الفعل الذي كان حرف النداء (يا) بدلا منه[32]، وكذلك ابن السراج في كتابه الأصول في النحو[33] والسيرافي[34] وابن جني[35]، الزمخشري[36]، ابن يعيش[37]، ابن الحاجب[38]، ابن عصفور[39]، ابن مالك[40]، ابن عقيل[41]، والسيوطي[42] وغيرهم إلى أن نصب المنادى هو بتقدير فعل معناه: أنادي، أدعو وما في معناهما.

10-2 حرف الاستثناء (إلا): كذلك من الحروف التي اختلف في عملها، كما أورد ذلك ابن القيم في قوله: "وأما (إلا) في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة"[43]، والصحيح عنده أنها تعتبر همزة وصل بين الفعل وهو العامل الذي قبل حرف الاستثناء إلى معموله وهو الاسم الذي بعد الحرف، وقد شبهها ابن القيم بـ (واو) المفعول معه وحروف العطف فإنها كلها كانت واصلة للفعل العامل قبلها إلى معموله بعدها، ثم أوضح أن هذا العمل الذي تقوم به هذه الحروف لا يتنافى مع استحقاق حروف المعاني للعمل على الأصلية، فإن هذا الإيصال بين العامل والمعمول جعلها كأنها

هي العاملة، ثم يزيد ذلك بشرح وافي حيث يقول: "فإذا قلت : ما قام إلا زيد، فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب كما لو قلت: قام زيد لا عمرو، وقامت (لا) مقام نفي الفعل عن عمرو، فلذلك قامت (إلا) مقام إيجاب الفعل لزيد... فكأنها هي العاملة فاستغنوا عن إعمالها عملا آخر."[44]

بعدما تطرقنا إلى مفهوم العمل عند ابن القيم، وأقسام الحروف العاملة بحسب ما أوردها في باب عمل حروف المعاني، تعرض ابن قيم الجوزية إلى أسباب عمل حروف المعاني، وأسباب سلبها لهذا العمل، وقد تتبعناها وسنذكرها فيما يلي مفصلة.

11- أسباب عمل حروف المعاني:

11-1 **الاقتضاء:** أول سبب ذكره ابن قيم الجوزية هو الاقتضاء، وذلك حينما تطرق إلى مفهوم عمل الحروف، حيث قال: "وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه، لأن اقتضاءه معنى فيقتضيه عملا"[45]، لكنه لم يعرف لنا مصطلح الاقتضاء. فما الاقتضاء؟

11-1-1 مفهوم الاقتضاء:

الاقتضاء يرد في اللغة بمعنى الطلب أو الاستيجاب أو الدلالة، والمقتَضِي هو الطالب للشيء، مثل: ابن وتلميذ، تاجر، فكل واحد من هذه الأسماء اقتضى ما يترتب عليه، فالابن يقتضي أبا وأما، والتلميذ يقتضي ويطلب أستاذا ومعلما، والتاجر يطلب سلعة وحانوتا ومالا وسوقا[46]، وقد ورد مثل هذا في كلام ابن يعيش، حيث إن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا، وكل حاسة من حواس الإنسان تقتضي مفعولا[47]

فمن خلال كلام ابن القيم يترآى لنا أن الاقتضاء هو حاجة الحرف إلى إتمام معناه، وهذا عندما يتطلب ذكره أو استعماله في سياق، أو توظيفه في بناء، لأن حروف المعاني معانيها في غيرها وليست في أنفسها، فهي دائما تحتاج إلى سياق حتى يتم معناها ويتشكل فيُتَصَوَّر فيُدرَك، وعلى هذا يظهر معنى الاقتضاء. ولهذا ربط ابن القيم بين عمل حروف المعاني، وبين ماهيتها وحقيقتها، فكان بين ذلك الاقتضاء والطلب، حيث يقول: "وإنما وجب أن يعمل فيه

لأن اقتضاءه معنى فيقتضيه عملا"، وبهذا البيان المسبوك يظهر لنا بأن الاقتضاء ما يصاحب الشيء ويطلبه ويمنع تركه، فيكون بمثابة الموجب له."[48]

11-2 التشبث:

أما التشبث فقد ذكره ابن القيم عقب كلامه عن الاقتضاء، ويراد به ارتباط الحرف فيما دخل عليه معنى ارتباطا لصيقا، فكما طلبه واقتضاه معنى طلبه واقتضاه لفظا، ولهذا احتاج العامل إلى التشبث والالتصاق بمطلوبه ومقتضاه حتى يتم المعنى ويكتمل التركيب، ويبنى البناء.

لقد أتبع ابن قيم الجوزية الاقتضاء بالتشبث، فجعله إثره حيث كان التشبث ملازما للاقتضاء ومتمما له، فحروف المعاني العاملة تقتضي إتمام معانيها فلما تجد ما يناسبها في البناء والتركيب والعمل تشبثت به حتى يتم معناها، ولهذا يقول ابن قيم الجوزية: "لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف عما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل."[49]، وهذا يبين لنا أن العمل يتضمن مكونان هما: الاقتضاء والتشبث.

فإذا أردنا توظيف حرف من حروف المعاني في سياق لغوي، تولد الاقتضاء والطلب من رحم معنى الحرف الذي بدوره يطلق يدي التشبث والالتصاق والتعلق في السياق اللغوي المراد.

إن ابن قيم الجوزية لم يقدم لنا خلال عرضه للعمل مفهوما ولا تعريفا ولا شرحا ولا بيانا لكل من الاقتضاء والتشبث، إلا ما أورده خلال حديثه عن حرف الاستفهام (الهمزة)، حيث بين أن عدم إعمالها هو دخولها على معنى في جملة، ولو عملت فيها لظهر أثرها فيها وهو تعلقها بها ودخولها عليها واقتضاؤها لها،[50] فكان مفهموم التعلق في هذا البيان يوافق معنى التشبث، لما ذكره ابن القيم في أن التعلق مرتبط وملازم الاقتضاء، في هذا المثال، والذي قبله، أن الاقتضاء ملازم للتشبث، وبذلك نجد ابن القيم قد أزال إبهام هذا المصطلح – أعني: التشبث- حيث لم يذكره إلا هو والسهيلي، أما باقي النحاة فقد ذكروا مصطلح التعلق، والذي ارتباط حرف المعنى بما دخل عليه ارتباطا وثيقا لصيقا متشبثا.

11-3 الوقوف عليها:

كذلك مصطلح الوقوف على الحرف، فقد جعل ابن القيم من أسباب عمل حروف المعاني هو الوقوف عليه، فإذا أمكن الوقوف على الحرف بطل العمل وأهمل، وإذا لم يمكن الوقوف عليه أعمل الحرف، و قد مثل لذلك بمثال حرف الاستفهام (الهمزة) التي دخلت على معنى في جملة قد عمل بعضها في بعض، ولا يمكن الوقوف عليها، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنها، وقد بين سبب ذلك وهو أنه حرف مفرد، أي أنه مكون من حرف واحد.[51]

11-4 توهم الانقطاع:

ارتبط مفهوم الانقطاع بالوقوف على حرف المعنى، فإذا أمكن الوقوف على حرف المعنى انقطع عن الجملة أو السياق اللغوي الذي يرد فيه فكان هذا الانقطاع سببا في عدم العمل، فلم يحدث التعلق أي: التشبث فانتفى الاقتضاء. فإذا توهم السامع أو المخاطَب انفصال الجملة عن حرف المعنى أعمله حتى يكون له أثر وتعلق، وقد أورد لذلك مثالا في إعمال (ما) الحجازية، و(ليس).

11-5 دخولها على مفرد:

ومن أهم الأسباب التي تجعل حروف المعاني عاملة هو دخولها على مفرد، أي: على معنى في كلمة، وليس على معنى في جملة، فإن الجملة تكون مترابطة الأجزاء متعالقة الألفاظ فيما بينها، قد عمل بعضها في بعض، وقد مثل لهذا بنواصب الفعل المضارع وجوازمه، وفند ابن القيم رأي من قال بأن هذه الحروف قد دخلت على جملة، حيث بين أنها دخلت على معنى في الفعل المضارع وهو مفرد، قد احتوى على حدث إما نفيا أو إنكارا، أو نهيا أو جزاء أو غيره، وهذا يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، ومثل ذلك مثل حروف الجر التي دخلت على الأسماء فعملت فيها.

11-6 إحداث أثر:

إن إحداث الأثر في الكلمة المفردة من قبل العامل هو نهاية دلالة الحرف على معناه فيما دخل عليه، وهو نتيجة الاقتضاء والتعلق، فهذه الشروط كلها تنتهي بوجود أثر يدل على عمل العامل فيما دخل على معموله، فإن العامل يتسلط على معموله ويوجهه إليه، ومباشرته لمعموله وتمكنه منه، فيحدث بذلك معنى مناسبا وضبطا معينا، ويتأتى ذلك حين يستجيب المعمول

للدخول في علاقة نحوية سياقية مع العامل، ففي مثل: علَّم الأستاذ التلاميذ القراءة، فإننا نجد أن العناصر: (الأستاذ)، (التلاميذ) و(القراءة) يتوجه إليهم العامل (علَّم) محدثا علاقة إسناد مع الأول برفعه على الفاعلية، وعلاقة التعدية مع الثاني والثالث ونصبهما على المفعولية، وله خاصية وفضل الجمع بينها، بدليل أنه إذا سقطت علاقته بهم فقدوا وجودهم التركيبي والدلالي، فلا معنى حين نقول: الأستاذ التلاميذ القراءة دون إدخال الفعل (علَّم) عليهم جميعا.[52]

الخاتمة:

فبعد هذه الدراسة والعرض لقضية العمل وعمل حروف المعاني عند ابن قيم الجوزية في كتابه بدائع الفوائد، بكل مسائلها خلصنا لأهم النتائج وهي:

- أن ابن القيم اتبع جمهور النحاة ووافقهم في الأخذ بنظرية العامل، وأن العامل له دور كبير في التركيب اللغوي، وبيان المعاني والدلالات.
- كما وافق النحاة في تعريفه لحروف المعاني، وأنها ألفاظ لا تظهر معانيها في أنفسها مثل الاسم، بل في فيما دخلت عليه من الاسم أو الفعل.
- كما بين لنا الأسباب والشروط التي أدت إلى العمل، وهي: الاقتضاء، والتشبث و هو التعلق، الوقف على الحرف، والانقطاع، والأثر.
- كما بين لنا أن حروف المعاني تدخل على معاني المفردات وليس على معاني الجمل، ودفع توهم من رأى أن (إن) وأخواتها دخلت على معنى في جملة، وذلك ببيان سبب ذلك وهو: الوقوف عليها وتوهم الانقطاع، كما أنها دخلت على المبتدأ، وأما الخبر فكان لصيقا بمبتدئه، فلحق به، ولهذا أبقي على الرفع، ونسب إليها.
- أن ابن قيم الجوزية لم يأت على كل حروف المعاني لبيان عملها أو عدم عملها، وإنما كان مراده من ذلك هو: بيان العمل، وعمل حروف المعاني بالأخص، مع ذكر كل ما يتعلق

بالعمل من أسباب وشروط. وكل ذلك بأسلوب علمي يمتاز بالدقة والرصانة والاختصار بذكر أهم الأمور والمسائل وأهم المصطلحات العلمية في كل باب.

الهوامش:

[1]- https://www.alukah.net/literature_language/0/113015/#ixzz5dSPlsASR

[2]- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، د ط، ص131.

[3]- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة (عمل)، الجزء الرابع، دار الفكر عام 1399هـ- 1979م، ص125.

[4]- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عمل)،ج1، دار المعارف، ص107-108.

[5]- الشريف علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1983م، ص150.

[6]- محمد بدر الدين الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، دون دار نشر، ج1، ط1، 1403هـ- 1983، ص123.

[7]- عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الجرجاوي خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق: البدراوي زهران، دت، ص73.

[8]- رضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ج1، دط، 1978م، ص72.

[9]- ابن منظور: لسان العرب، مادة عمل، المجلد 11، ص476.

[10]- الجرجاني: العوامل المائة النحوية، ص73.

[11]- المصدر نفسه، ص11.

[12]- ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد،تحقيق: محمد الأسكندراني وعدنان درويش، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 2004 ج1/ص30

[13]- نفس المرجع، ج1/ص30.

[14]- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج1/ص32

[15]- رضي الدين الأستارابادي: شرح كافية ابن الحاجب، الجزء الأول، ص25

[16]- رضي الدين الأستارابادي: شرح كافية ابن الحاجب، الجزء الأول، ص35.

[17]- الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ص58، وقد حده ابن معطي بهذا الحد، ينظر: الفصول الخمسون، ص153.

[18]- ينظر: الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني: تحق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة1992، ص30.

[19]- أبو سعيد السيرافي، شرح الكتاب: ج1/ص7، نسخة مصورة في مكتبة جامعة القاهرة برقم: 26181- 26182. – الإيضاح في علل النحو، ص54- 55 الحاشية

[20]- ابن القيم: بدائع الفوائد، ج1/ص30

[21]- أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1/ 1992، ص54.

[22]- أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر، ص61.

[23]- ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج1/ص31

[24]- ابن القيم: بدائع الفوائد، ج1/ص32

[25]- ابن القيم: بدائع الفوائد، ج1/ص31

[26]- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج1/ص32.

[27]- أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر، ص61

[28]- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج1/ص32.

[29]- أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر، ص61

[30]- ينظر: أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر، ص61

[31]- ينظر: سيبويه: الكتاب، 291/1، 182/2

[32]- ينظر: أبو العباس، المبرد: المقتضب، لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف- مصر، ط4/ 1994، ج202/4.

[33]- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو،تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، لبنان، ط3 سنة 1996، ج1/ص333.

[34]- ينظر: أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجاز ومحمد هاشم عبد الدايم، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986، 34/3.

[35]- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني: اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، سنة 1988، ص 79.

[36]- ينظر: أبو عمرو عثمان، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني- بغداد، العراق، ص249.

[37]- ينظر: ابن يعيش النحوي: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج1/ص127.

[38]- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، 249/1

[39]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة 1998، ج1/ص.83 وكذلك: ابن عصفور: المقرّب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية- بيروت لبنان، ط1، سنة1998، ص242.

[40]- ينظر: ابن مالك الطائي:شرح التسهيل، تح: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة2001، ص 242.

[41]- ينظر: ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2001. 480/2

[42]- ينظر: عبد الرحمن السيوطي: همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة 1998، ج2/ص25، 26.

[43]- ابن القيم: بدائع الفوائد، ص33.

[44]- نفس المصدر.

[45]- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، ص30.

[46]- أبو الحسين أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة 1997، ص86- 87.

[47]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج62/7.

[48]- ينظر: فخر الدين قباوة: مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء.

[49]- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، ص30.

[50]- ينظر: نفس المصدر، ص31.

[51]- ينظر: نفس المصدر، ص31.

[52]- ينظر: عبد الحميد مصطفى السيد: نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، مج18، العدد(3+4) 2002، ص55.

المصادر والمراجع:

1- ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد،تحقيق: محمد الأسكندراني وعدنان درويش، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 2004

2- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة (عمل)، الجزء الرابع، دار الفكر عام 1399هـ- 1979م.

3- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عمل)،ج1، دار المعارف.

4- ابن السراج، الأصول في النحو،تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، لبنان، ط3 سنة 1996،

5- ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة 1998.

6- ابن عصفور: المقرّب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية- بيروت لبنان، ط1، سنة1998

7- ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2001.

8- ابن مالك الطائي:شرح التسهيل، تح: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة2001

9- أبو سعيد السيرافي، شرح الكتاب: ج1/ص7، نسخة مصورة في مكتبة جامعة القاهرة برقم: 26181- 26182. – الإيضاح في علل النحو، ص54- 55 الحاشية.

10- أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجاز ومحمد هاشم عبد الدايم، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986
11- أبو عمرو عثمان، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني- بغداد، العراق.
12- أبو الفتح عثمان بن جني: اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، سنة 1988.
13- أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1/ 1992.
14- أبو العباس، المبرد: المقتضب، لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف- مصر، ط4/ 1994.
15- أبو الحسين أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة 1997
16- الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ص58، وقد حده ابن معطي بهذا الحد، ينظر: الفصول الخمسون، ص153.
17- الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني: تحق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة1992
18- رضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ج1، دط، 1978م.
19- الشريف علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1983م، ص150.
20- عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الجرجاوي خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق: البدراوي زهران، دت، ص73.
21- عبد الرحمن السيوطي: همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، سنة 1998
22- محمد بدر الدين الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، دون دار نشر، ج1، ط1، 1403هـ- 1983، ص123.
23- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، د ط، ص131.

المقالات:

عبد الحميد مصطفى السيد: نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، مج18، العدد(3+4) 2002.

المواقع الالكترونية:

https://www.alukah.net/literature_language/0/113015/#ixzz5dSPlsASR